



مجلة ريادة النمو

دور مؤشرات الرقمنة المالية في ربحية القطاع المصرفي العراقي: دراسة تحليلية للمدة 2020-2024

م.م احمد مهدي ناجي¹ ، م.م اوس خليل ابراهيم²

انتساب الباحثين

¹الكلية التقنية الإدارية / الجامعة
التقنية الوسطى/ بغداد

²الكلية التقنية بعقوبة/ الجامعة
التقنية الوسطى

¹Ahmed.alsaraaf@mtu.edu.iq

² Aws.khalil@mtu.edu.iq

Affiliation of Authors

¹ Administrative
Technical College/
Middle Technical
University/ Baghdad, Iraq

² Baquba Technical
College/ Middle
Technical University/ Iraq

المستخلص

تسهم تقنيات الرقمنة المالية في تطوير القطاع المصرفي من خلال تعزيز كفاءة العمليات المصرفية وتسريعها وتخفيض تكاليفها وتحسين جودة الخدمات المالية، هدفت الدراسة الى بيان دور تطور مؤشرات الرقمنة المالية في ربحية القطاع المصرفي في العراق، وانطلقت من تساؤل مفاده: هل تسهم الرقمنة المالية في تعزيز ربحية القطاع المصرفي؟، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد الى البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي خلال المدة (2020 – 2024)، وتوصلت النتائج الى وجود اسهام لمؤشرات الرقمنة المالية والمتمثلة في (نظام التسوية الانني الاجمالي RTGS، ونظام المقاصة الآلية C-ACH، والموزع الوطني للبيع والدفع بالتجزئة IRPSI، والدفع الالكتروني عبر شركات الاتصال، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع الالكتروني، والمحافظ الالكترونية، وأجهزة الدفع الالكتروني POS وأجهزة السحب النقدي POC)

في تعزيز ربحية القطاع المصرفي، واوصت الدراسة بتشجيع تبني المنتجات والخدمات المالية الرقمية وتعزيز ثقافة الدفع الالكتروني وتوسيع برامج التوعية والتدريب لدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة المالية، ربحية المصارف، الدفع الالكتروني.

The Role of Financial Digitalization Indicators in the Profitability of the Iraqi Banking Sector: An Analytical Study for the Period 2020–2024

Ahmed Mahdi Naji¹ , Aws Khalil Ibrahim²

Abstract

Financial digitalization technologies contribute to the development of the banking sector by enhancing the efficiency of banking operations, accelerating transaction processing, reducing costs, and improving the quality of financial services. This study aimed to examine the role of the development of financial digitalization indicators in the profitability of the banking sector in Iraq and was guided by the following question: Do financial digitalization indicators contribute to enhancing the profitability of the banking sector? The study adopted a descriptive-analytical approach based on data issued by the Central Bank of Iraq for the period (2020–

2024). The findings revealed that financial digitalization indicators, represented by the Real-Time Gross Settlement System (RTGS), the Automated Clearing House System (C-ACH), the Iraqi Retail Payment System Infrastructure (IRPSI), electronic payments through telecommunications companies, the number of Automated Teller Machines (ATMs), electronic payment cards, electronic wallets, Point of Sale (POS) devices, and Point of Cash-Out (POC) devices, contributed to enhancing the profitability of the banking sector. The study recommended encouraging the adoption of digital financial products and services, promoting a culture of electronic payments, and expanding awareness and training programs to support digital transformation in the banking sector.

Keywords: Financial Digitalization, Banking Profitability, Electronic Payment.

المقدمة:

يؤدي القطاع المصرفي دور محوري في زيادة الموارد المالية وتمويل المشاريع الاستثمارية، مما يعزز الكفاءة والاستقرار الاقتصادي، لذلك أصبح التحول الرقمي أولوية استراتيجية للبنوك المركزية والمنظمات المالية نظراً للمزايا العديدة التي يوفرها في تحسين كفاءة وسرعة العمليات المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين تجربة الزبائن، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة الشفافية، وتعزيز إدارة المخاطر، وتبرز أهمية الرقمنة المالية من خلال الأدوات والتطبيقات وأنظمة الدفع الحديثة مثل نظام التسوية الاجمال الان في العراق RTGS، مقاصة الصكوك الالكترونية في العراق ACH، نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عبر البطاقات في العراق، نظام الدفع الالكتروني وتطور عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الدفع، وعدد المحافظ الالكترونية، وعدد أجهزة الدفع الالكتروني POS والسحب النقدي POC، لما لها من تأثير مباشر وإيجابي على الأداء المالي للبنوك، على الرغم من ذلك لا يزال العراق في مراحله الأولى من الرقمنة المالية، نتيجة ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ومحدودية الوعي بالتقنيات المالية الحديثة، مما يؤكد أهمية تطوير وتوسيع نطاق الرقمنة المالية لما يحققه من تسهيل المعاملات المالية بشكل أسرع وأسهل وأقل تكلفة، في الوقت نفسه تمثل الربحية هدف استراتيجي أساس للبنوك لما توفره من دعم للنمو وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات والوفاء بالالتزامات المالية فضلاً عن دورها في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

يتطلب تطبيق الرقمنة المالية استثمارات ضخمة في البنية التحتية التكنولوجية والبرمجيات والتدريب المستمر للموظفين، إلى جانب تدابير فعالة لضمان أمن البيانات وخصوصية الزبائن والامتثال للأنظمة المتطورة، إذ تفرض هذه المتطلبات التكاليف المرتفعة ومواجهة مقاومة من الموظفين والزبائن غير المتكيفين مع عملية التحول الرقمي، لذلك يشكل التقدم السريع والاعتماد المتزايد على التقنيات المالية الرقمية تحديات وفرص للقطاع المصرفي العراقي، كما ان زيادة حدة المنافسة وتزايد المنظمات في مجال الخدمات المالية قد يفرض ضغوطاً كبيرة على ربحية المصارف " وهي مؤشر رئيس للأداء المالي والقوة التنافسية" وهذا ما يجعله ينعكس سلباً على استقرارها المالي وادائها على المدى الطويل، وهذا ما يؤكد على حاجة القطاع المصرفي الى تقييم ومعرفة ما إذا

كانت الرقمنة المالية قادرة على تعزيز وزيادة الربحية ام انها لا تسهم في ذلك، وبناء على ذلك تتناول الدراسة التساؤل الاتي:

هل تؤثر مؤشرات الرقمنة المالية في تحسين ربحية القطاع المصرفي العراقي؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من المنافع التي توفرها الدراسة للقطاع المصرفي العراقي ولكون منهج الدراسة وصفي تحليلي فإن طبيعة منهجها سيمكنها من تقديم الأهمية الاتية:

- (1) توضيح تقنيات الرقمنة المالية بوصفها من اهم مكونات البنية التحتية للقطاع المصرفي.
- (2) بيان أهمية المؤشرات الربحية في تقييم كفاءة المصارف وقدرتها التنافسية.
- (3) دعم متخذي القرار من خلال النتائج والتوصيات المتعلقة بتعزيز الوعي بأهمية التقنيات المالية الرقمية ومواكبة التطورات الحديثة.

ثالثاً: اهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف الدراسة الى:

- (1) توضيح ادبيات الرقمنة المالية والربحية المصرفية.
- (2) بيان دور تبني التقنيات الرقمية وانعكاسها على ربحية المصارف.
- (3) تحليل وتوضيح مدى تطور وسائل الرقمنة المالية ومؤشر الربحية خلال مدة الدراسة.
- (4) تحليل العلاقة بين مؤشرات الرقمنة المالية ومؤشرات الربحية.

رابعاً: فرضية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والاهداف التي يسعى الباحث الى الوصول اليها فقد صيغت فرضية الدراسة من خلال التساؤل الاتي:

ان للرقمنة المالية دور مباشر وإيجابي في تعزيز وزيادة ربحية القطاع المصرفي في العراق

خامساً: حدود الدراسة

الحدود المكانية للدراسة هي القطاع المصرفي العراقي، اما الحدود الزمانية فقد تمثلت بخمس سنوات 2020 – 2024.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيانات القطاع المصرفي العراقي الصادرة من البنك المركزي خلال المدة 2020 – 2024

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

دراسة (Doran, et al, 2022) بعنوان: "الرقمنة والأداء المالي للقطاعات المصرفية في مواجهة تحديات جائحة كوفيد-19 في دول وسط وشرق أوروبا"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة وجائحة كوفيد-19 في الأداء المالي للقطاع المصرفي في عشر دول من دول وسط وشرق أوروبا خلال المدة (2010-2021)، واعتمدت الدراسة مؤشرات العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والقروض المتعثرة (NPL) لقياس الأداء المالي، في حين استعملت عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد بطاقات الخصم، ونسبة مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وعدد فروع المصارف كمؤشرات للرقمنة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة استعمال الخدمات

المصرفية عبر الإنترنت أسهما في تحسين الأداء المالي للمصارف، في حين كان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي في مؤشري العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

دراسة (Crouzet, et al. 2023) بعنوان: "الصدمات الاقتصادية وتبني التكنولوجيا: أدلة من أنظمة الدفع الإلكتروني"، هدفت الدراسة إلى تحليل دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تسريع تبني التكنولوجيا المالية وتوسيع استعمال المدفوعات الرقمية، واعتمدت الدراسة بيانات خاصة بأنظمة الدفع الإلكتروني، مع التركيز على حجم المعاملات الرقمية والتغيرات التكنولوجية المصاحبة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الاعتماد على نظم الدفع الإلكتروني تسهم في تحسين كفاءة المعاملات المالية وتقليل تكاليفها وتعزيز سرعة إنجاز العمليات الأمر الذي يدعم الأداء المالي للمؤسسات المالية.

دراسة (Tang, et al, 2025) بعنوان: "تطور التكنولوجيا المالية والسياسات المالية للشركات: أدلة من التمويل والاستثمار"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطور التكنولوجيا المالية في السياسات المالية والاستثمارية للشركات، واعتمدت الدراسة مؤشرات تطور التكنولوجيا المالية ومؤشرات التمويل والاستثمار لقياس أثرها في الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور التكنولوجيا المالية يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز القرارات التمويلية والاستثمارية مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي والربحية.

دراسة (Yılmaz , Yildirim, 2024) بعنوان: "أثر الرقمنة في الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف الوديعية في تركيا"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الرقمنة المالية في الأداء المالي للمصارف الوديعية التركية خلال المدة (2010-2021)، واعتمدت الدراسة مؤشري العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء المالي، في حين استعملت عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد زبائن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وحجم المعاملات المنفذة عبر الإنترنت كمؤشرات للرقمنة المالية، وتوصلت إلى أن عدد زبائن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وحجم المعاملات المنفذة عبر الإنترنت يؤثران إيجابياً في ربحية المصارف، في حين كان لعدد أجهزة الصراف الآلي تأثير سلبي، مما يؤكد أهمية التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الأداء المالي للمصارف.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة تظهر اهتمام واضح بالرقمنة المالية وأثرها في المصارف والشركات إلا أنه يوجد تباين في تركيزها بين تناول الرقمنة المالية كأداة منفصلة أو التكنولوجيا المالية بشكل عام دون وجود معالجة متكاملة تجمع بين المؤشرات المختلفة للرقمنة المالية وبين ربحية القطاع المصرفي في بيئة واحدة. وبناء على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المتكاملة بين الرقمنة المالية بمؤشراتها المختلفة (نظام التسوية الإجمالية الآني RTGS، ونظام المقاصة الآلية C-ACH، ونظام الدفع بالتجزئة IRPSI، والدفع الإلكتروني عبر شركات الاتصالات، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الإلكترونية، وأجهزة الدفع الإلكتروني POS، وأجهزة السحب النقدي POC) وبين ربحية المصارف في البيئة المصرفية العراقية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

الفصل الثاني

المبحث الأول

الرقمنة المالية

أولاً: مفهوم الرقمنة المالية

يشير مصطلح الرقمنة المالية الى نظام بيئي ديناميكي إذ هو عبارة عن استعمال التكنولوجيا في الخدمات المالية التي تقدمها المنظمة على سبيل المثال المحافظ الالكترونية وتطبيقات الدفع الالكتروني والاستشارة الالية ومنصات التمويل والاقرض فهو نقطة تحول حديثة في الأنظمة المالية تسعى الى تحويل العمليات المالية التقليدية الى عمليات مالية رقمية تستفيد من ادوات التكنولوجيا المتعددة لزيادة الكفاءة (3: 2017, Rega)، فهي وسيلة لتحسين سرعة العمليات المالية وتقليل الأخطاء البشرية وخفض التكاليف التشغيلية وتحسين تجربة المستخدم (4: 2022, Berg, et al)، وأشار (Lagna, Ravishankar, 2022) الى ان الرقمنة المالية تتمثل في تطبيق الابتكارات التكنولوجية على الخدمات والعمليات المالية بما يعزز الشفافية والكفاءة في التعاملات المالية الداخلية والخارجية (62: 2022, Lagna, Ravishankar)،

ومن المهم التمييز بين الرقمنة والتحول الرقمي إذ تشير الرقمنة الى تبني التكنولوجيا الرقمية وخلق نماذج اعمال جديدة، في حين يركز التحول الرقمي الى رقمنة العمليات والمهام التقليدية وتحويلها من النظام الورقي الى النظام الرقمي (12: 2022, Murinde, et al)، وبناء على ذلك يمكن تعريف الرقمنة المالية على انها ميزة تنافسية تمكن المصرف من استعمال التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المالية بما يساهم في تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

ثانياً: أهمية الرقمنة المالية

في السنوات الأخيرة شهد القطاع المالي نمو سريع ولاسيما بعد الازمة المالية في سنة 2008 والتي أدت الى انخفاض ثقة المستهلك في المنظمة المالية لذلك لجئت المنظمات الى التكنولوجيا الحديثة الى تقديم الخدمات المالية بكفاءة اكبر وتكلفة اقل والتي أحدثت دورها تطور ملحوظ في هذا القطاع (1: 2022, Lyons, et al)، وتعتمد الرقمنة المالية على تقنيات مثل البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل (Block chain)، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتي تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وشفافية التعاملات المالية (25: 2025, Tang, et al).

كما تساهم الرقمنة المالية في تطوير عمليات الإقراض والانتماء وتوسيع الوصول الى الخدمات المالية (Khan, 2025: 5) وتقليل فجوة المعلومات بين المنظمات المالية والزبائن، فضل عن توفير دعم تمويل مستدام والتحول المالي الأخضر وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد (2: 2025, Qian, et al).

ثالثاً: وظائف الرقمنة المالية (3: 2022, Doran, et al)

1) التمويل الرقمي: يشير التمويل الرقمي إلى استعمال البنية التحتية الرقمية في تقديم الخدمات المالية وإدارة الأموال وتحويلها، بما يساهم في تقليل الاعتماد على النقد والنظام المصرفي التقليدي وتعزيز الشمول المالي وسرعة المعاملات المالية (156: 2019, Siddik, Kabiraj)، وعلى الرغم من فوائدها فإن التمويل الرقمي يثير مخاوف بشأن تكاليف المعاملات، وأمن البيانات، والاحتياجات التنظيمية، مما يسلط الضوء على أهمية إنشاء نظام مالي رقمي آمن وجدير بالثقة (2-4: 2023, Ozili).

2) الاستثمار الرقمي: يتمثل الاستثمار الرقمي في توظيف التقنيات الرقمية مثل الانترنت، والذكاء الاصطناعي (AI)، والبيانات الضخمة والتحليلات، والحوسبة السحابية، ومنصات الهواتف المحمولة، ووسائل التواصل

الاجتماعي، بهدف تطوير العمليات والخدمات المصرفية وتحقيق ميزة تنافسية تدعم الابتكار والقدرة التنافسية طويلة الأجل

ويعتمد نجاح الاستثمار الرقمي على قدرة المنظمة على دمج هذه التقنيات في عملياتها الأساس وتعزيز جاهزيتها التنظيمية وتهيئة الظروف اللازمة للابتكار، مما يجعل من الضروري فهم العوامل التي تمكن التحول الرقمي من تحقيق قيمة تجارية ملموسة (2: Nwankpa, Merhout, 2020).

(3) الدفع الإلكتروني: يشير الدفع الإلكتروني إلى المعاملات المالية التي تجري رقمياً دون الحاجة إلى النقود، من خلال تقنية المحفظة الإلكترونية، التي تتيح للأفراد والشركات إجراء المعاملات باستخدام الهاتف المحمول فقط (3003: Crouzet, et al. 2023)، فهي عملية تحويل الأموال من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقاط البيع أو الكمبيوتر، أو عبر قنوات اتصال رقمية مثل البيانات اللاسلكية المحمولة أو سويفت (62: Veena, Epsheeba, 2023).

(4) التأمينات الرقمية: يشير التأمين الرقمي إلى تحول قطاع التأمين من خلال استعمال التكنولوجيا إلى التأمين الرقمي فهو عبارة عن تقنية أو منصة رقمية توفر مجمع خدمات التأمين والوكلاء الرقميين عبر الإنترنت والأسواق الرقمية في تقديم خدماته وهذا ما يؤثر بشكل كبير على سلوك الزبائن وتوقعاتهم ومتطلباتهم (172: Susanto, 2022)، مع ظهور شركات تكنولوجيا التأمين يتوقع الزبائن الآن خدمة أقل تعقيداً وشفافية وسريعة تشبه تلك الموجودة في القطاعات أخرى إذ تسمح الرقمنة لشركات التأمين بالتطور من كونها جهات تقليدية لحماية المخاطر إلى شركات تنبؤ بالمخاطر ومنعها كما يحسن رضا الزبائن ويعزز ولائهم ويقلل من شكاواهم (571: Eckert, et al, 2022).

(5) الاستشارات المالية: في السنوات الأخيرة شهد القطاع المالي تحولاً كبيراً مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي إذ برزت منصات الاستشارات المالية الرقمية كأهم الابتكارات الحديثة لما توفره من استشارات مالية مخصصة بالاعتماد على تكنولوجيا متقدمة مما تسهم في توسع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية والتعامل مع تعقيدات التمويل الشخصي (115: Emary, et al, 2025)، إذ هي عبارة عن منصات رقمية تتضمن مكونات مساعدة تفاعلية وذكية تستعمل تكنولوجيا المعلومات لتوجيه الزبائن من خلال عملية استشارية (مالية) آلية وخاصة في إدارة الاستثمارات دون الحاجة إلى تفاعل بشري مباشر من خلال استعمال برامج ذكية لتقييم الأوضاع المالية للزبائن وتقديم توصيات استثمارية (Jung, et al. 2018: 81).

رابعاً: مجالات استعمال الرقمنة في المصارف

(1) تقدم المصارف الآن خدمات مصرفية إلكترونية عبر الإنترنت وتطبيقات مصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يمكن الزبائن من إدارة حساباتهم، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير، وإصدار كشوفات الحسابات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من أي مكان عبر الويب أو الهاتف الذكي.

(2) أنظمة الدفع والاستلام الرقمية التي تمكن المستخدمين من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان، كما تدعم المصارف أنظمة دفع فورية تعالج المعاملات فوراً، مما يحسن سرعة الدفع وراحة المستخدم بشكل كبير (227: Waliullah, et al, 2025).

(3) خدمات الإقراض الرقمي التي تقدمها المصارف وشركات التكنولوجيا المالية مما يتيح للمستخدمين التقدم بطلبات الحصول على الائتمان رقمياً مع إجراءات موافقة مبسطة (3-2: Acosta, et al, 2024).

(4) التمويل الإلكتروني والتمويل عبر الهاتف المحمول مما يمكن المستخدمين من الوصول إلى القروض أو خيارات التمويل بالكامل عبر الأجهزة الرقمية (270: Pakhnenko, et al, 2021).

الفصل الثاني

المبحث الثاني

ربحية القطاع المصرفي

أولاً: مفهوم الربحية

يعد كل من الربح والربحية مصطلحين أساسيين في كل عمل تجاري، إذ إن الهدف الأساس التي تسعى إليه جميع الشركات والذي يعد مؤشر على النجاح والاستمرارية طويلة الأمد لأي منظمة هو الربح ويعرف على أنه الفرق بين الإيرادات والنفقات محدد بمدة زمنية دون أي مجال للتغيير خلال هذه المدة، أما الربحية فهي النسبة بين الدخل والاستثمار، وتعد مؤشراً ومعيّاراً لقياس كفاءة المنظمة، تعكس قدرة المنظمة على تعظيم أرباحها من خلال حجم الاستثمار خلال مدة زمنية محددة وتوضح مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح من خلال توظيف جميع الموارد بكفاءة (Ponduri, et al, 2023: 2800)، وأشار (Do, et al, 2020) إلى أن الربحية هي مقياس نسبي يشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق الربح والتي تكون النتيجة النهائية للعديد من القرارات والسياسات التي تتخذها المنظمة، وتعد الربحية المقياس الأساس الذي يعكس النجاح العام للمنظمة والذي يظهر مدى فعالية استخدامها لمواردها، لذلك تعرف الربحية بأنها القدرة على تحقيق عائد من استثمار معين، أو قدرة المنظمة على توليد إيرادات تتجاوز التكاليف مع الإشارة إلى أن زيادة الربح لا تعني بالضرورة زيادة في الربحية (Do, et al, 2020: 347).

وهذا ما أكدته (Kajola, et al. 2019) في توضيح الربحية بأنها قدرة المنظمة على توليد إيرادات تتجاوز التكاليف المنسوبة إليها والمتكبدة في توليد الإيرادات من جميع أنشطتها وهي أحد مقاييس الأساس للأداء المالي وأحد المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس كفاءة المديرين، إذ تشير إلى استعمال الموارد المتاحة لها لتحقيق عائد صافي إيجابي من عملياتها الناجحة (Kajola, et al. 2019: 2)، لذلك يمكن تعريف الربحية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق ربح من خلال استخدام عوامل الإنتاج ورأس المال المملوك، بغض النظر عن مصدرهما، إذ تُعد الربحية من أكثر أشكال التعبير عن الكفاءة شمولاً (Sudacevschi, Stefan, 2024: 696).

"استناداً إلى ما تقدم يمكن القول أن الربحية هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الأرباح متمثلة بنسبة مئوية نتيجة مقارنة صافي الربح مع موجوداتها وحقوق ملكيتها وهذا ما يظهر إمكانية رأس المال والموجودات من تحقيق الأرباح أما الربح فهو القيمة المطلقة للربحية نتيجة مقارنة الإيرادات بالمصروفات."

ثانياً: العوامل المؤثرة في الربحية

هنالك مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية التي توضح مدى كفاءة المنظمة في خلق العوائد من مواردها ومن أهمها:

- 1) تدريب وتطوير الموارد البشرية: إن تعزيز كفاءة الموارد البشرية في المؤسسة له دور مهم في خفض التكلفة الإجمالية للإنتاج من خلال خفض التكاليف التشغيلية، إذ ترتبط كلفة الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بكفاءة القوى العاملة في المؤسسة كونه مع انخفاض مستوى النشاط تميل كلفة الإنتاج إلى الارتفاع بسبب وفورات الحجم وفي المقابل يؤدي ارتفاع مستوى النشاط إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.
- 2) حجم المؤسسة: تمتلك المؤسسات الأكبر حجماً موجودات واستثمارات رأسمالية وموارد بشرية حصة سوقية أكبر وأوسع من المؤسسات الأصغر حجماً وتسهم جميع هذه العوامل في زيادة أو تخفيض الربح والربحية لذلك يعد حجم المؤسسة من العوامل المؤثرة في تشكيل الربحية.
- 3) نسبة السيولة: إن السيولة المنخفضة تضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن السيولة الزائدة قد تؤدي إلى نقص استعمال الموجودات مما يؤدي إلى انخفاض العوائد وهذا ما يؤثر سلباً على الربحية لذلك على المؤسسات الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة ومحددة لتلبية المعايير التنظيمية لتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها (Ponduri, et al, 2023: 2800).
- 4) نسبة رأس المال: تساعد النسبة المرتفعة لرأس المال على مواجهة الازمات الاقتصادية مما يضمن الملاءة المالية وتمكن المؤسسة من تخفيض النفقات المتعلقة بأرباح رأس المال مما تعزز الربحية ولذلك تعرف بأنها

نسبة راس مال المؤسسة الى الموجودات المرجحة بالمخاطر وهي مهمة للاستقرار المالي الذي تحتاجه كل مؤسسة.

(5) الدخل: هو المبلغ الذي تحققه المؤسسة نتيجة ممارسة أنشطتها واعمالها ويصنف الدخل الى نوعين وهما الدخل المتحقق من دون فوائد والذي يشمل رسوم الوساطة والعمولات وعوائد الاحتياطييات ... الخ والدخل المتحقق مع الفوائد مثل أرباح القروض والسحب على المكشوف وأنشطة سوق النقد وغيرها، وتحقق المصارف عمومًا دخلًا أكبر من أصولها مقارنةً بالقطاعات غير المصرفية (Lohano, Kashif, 2019: 75).

(6) القروض والودائع: تعد القروض النشاط الرئيس للمصارف واحد اهم مصادر الإيرادات، لذلك انخفاض حجم القروض يؤدي الى تراجع الأرباح، في حين يسهم التوسع في منح القروض عالية الجودة في تعزيز الربحية، ويعتمد هذا النشاط بصورة أساسية على الودائع التي تمثل المصدر الرئيس لتمويل القروض، الا ان زيادة الودائع لا تؤدي بالضرورة الى ارتفاع الربحية خاصة اذا كان الطلب على القروض منخفض او اذا كانت هذه الودائع تتطلب أسعار فائدة مرتفعة كما في الودائع الثابتة والأجلة مما يقلل من هامش الربح.

(7) المصروفات والضرائب: تمثل المصروفات التكاليف التي تتحملها المؤسسة لتحقيق إيراداتها، ويؤدي ارتفاعها الى انخفاض الأرباح إذا تجاوزت الإيرادات المتحققة في حين تسهم الإدارة الكفؤة للتكاليف في تحسين الربحية، كما تعد الضرائب احد عناصر المصروفات التي تؤثر بصورة مباشرة في صافي الربح اذ يؤدي ارتفاعها الى تقليص أرباح، في حين تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق مستويات ربحية مرتفعة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الضريبية دون التأثير في مركزها المالي. (Sultan, 2021: 6).

ثالثاً: مؤشرات الربحية

يمكن استخدام العديد من المؤشرات لقياس ربحية المصارف وتفوقه، يعد العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM) من بين أفضل المؤشرات الثلاثة (Do , et al, 2020: 375).

(1) العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets

يعد العائد على الموجودات مؤشر هام لربحية أي منظمة مقارنةً بإجمالي موجوداته، إذ يوفر هذا المؤشر للمحللين فكرة عن مدى كفاءة إدارة المصارف في استخدام موجوداته لتحقيق الأرباح ويعرض هذا المؤشر كنسبة مئوية، ويهتم احتسابه عن طريق قسمة الأرباح السنوية أو صافي الدخل على إجمالي الموجودات، يشير ارتفاع معدل المؤشر (ROA) الى أداء أفضل لأنه يُظهر أن المصرف يحقق أرباح أكبر وبنفقات أقل (أداء المصرف أفضل) والعكس صحيح (Sultan, 2021: 4)، ويتم احتسابه بالصيغة التالية:

$$RoA = \text{Net income} / \text{Total Asset}$$

يعتمد هذا المؤشر بشكل كبير على القطاع إذ يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً وحسب القطاع المستخدم له لهذا السبب، فإن أفضل طريقة لاستخدامه للقياس المقارن هي المقارنة مع معدل العائد السابق للمنظمة نفسها أو منظمة مماثلة. (Do , et al, 2020: 375)

(2) العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

يتشابه مؤشر (ROE) مع (ROA) الى حد كبير، ويُستخدم على نطاق واسع في العديد من الدراسات لتمثيل الربحية بمفردها أو مع (ROA) و(NIM)، فهو مقدار العائد أو صافي الدخل كنسبة مئوية من حق الملكية ويمكن اعتبار العائد على حقوق الملكية ROE مؤشراً على الربحية، إذ يكشف عن مقدار الربح الذي تحققه المنظمة من خلال استثمار المساهمين، يدرج صافي الدخل للسنة المالية كاملة (قبل توزيع الأرباح على المساهمين، وبعد توزيع الأسهم الممتازة)، ولا تُدرج الأسهم الممتازة ضمن حقوق المساهمين، يعد معدل (ROE) مفيداً للغاية عند الحاجة إلى مقارنة ربحية مؤسستين أو أكثر في نفس القطاع كونه يشير إلى النجاح المالي، ويوضح ما إذا كانت المؤسسة تُحقق أرباح دون الحاجة إلى ضخ رأس مال جديد في أعمالها، كما يمثل حداً

أقصى لسرعة النمو، ويستخدمه مديرو الأموال للتنبؤ بإمكانيات النمو والتعثر المالي (Do, et al, 2020: 375)، ويشير ارتفاع النسبة الى كفاءة المؤسسة او المصرف في توليد الدخل وزيادة النمو من خلال التمويل ويتم احتسابه بالصيغة التالية (Sultan, 2021: 4):

$$RoE = Net\ income / Shareholders\ Equit$$

الفصل الثالث

المبحث الاول

دور تطور وسائل الرقمنة المالية على بعض مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي

اولاً: تحليل تطور بعض مؤشرات المدفوعات في القطاع المصرفي

(1) نظام التسوية الانمي الإجمالي RTGS

هو نظام تسوية يوفر الية للمعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل.

الجدول (1) قيم التحويلات عبر نظام التسوية الإجمالي الانمي في العراق RTGS

ت	السنة	التحويلات ترليون دينار	التحويلات مليون دولار	سعر الصرف	الإجمالي	معدل النمو	الأهمية النسبية
1	2020	198,002,415,244	4,976,468,574	1,234	6,338,964,635,560	-	12%
2	2021	200,807,161,150	5,377,739,431	1,474	8,127,595,082,444	28%	16%
3	2022	231,379,333,847	9,235,153,764	1,450	13,622,352,291,647	68%	26%
4	2023	276,529,208,419	11,250,690,959	1,324	15,172,444,038,135	11%	29%
5	2024	437,196,843,210	6,155,842,100	1,310	8,501,349,994,210	-44%	16%
المجموع		1,343,914,961,870	36,995,894,828	-	51,762,706,041,996	-	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021

<https://www.cbi.iq/>

ومن خلال الجدول (1) أعلاه نشاهد ان في 2020 بلغ اجمالي مبالغ التحويلات المالية في نظام RTGS (6,3) ترليون دينار، وفي 2021 ارتفع المبلغ الإجمالي الى (8,2) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (28%) وبأهمية نسبية بلغت (16%) من اجمالي سنوات الدراسة 2020 – 2024 وذلك عن تحويلات بالدينار العراقي بلغت (200,8) ترليون دينار و (5,3) مليار دولار، ويعود سبب الارتفاع الى عودة الحياة التدريجية بعد ازمة كورونا وعدد المصارف المشاركة في النظام وزيادة التعاملات فيما بينهم وخاصة بالدولار وزيادة مبادرات البنك المركزي التي أطلقت عن طريق هذا النظام.

واستمر ارتفاع اجمالي مبالغ التحويلات المالية في النظام خلال سنة 2022 ليبلغ (13,6) ترليون دينار عن (231,3) ترليون دينار عراقي و (9,2) مليون دولار وبمعدل نمو (68%) وأهمية نسبية (26%) ويعود سبب الارتفاع الى زيادة المبالغة الممنوحة في مبادرة البنك المركزي في هذا النظام وزيادة التعاملات بين المصارف لغرض الاعتمادات المستندية وتحسن قطاع التجارة لاسيما بعد تحسن أسعار النفط وهذا ما أدى الى زيادة الحوالات المالية لغرض التجارة، وفي 2023 استمر الارتفاع ليبلغ اجمالي مبالغ التحويلات النقدية (15,1) ترليون دينار بارتفاع بلغ (11%) عن سنة 2022 وبأهمية نسبية بلغت (29%) وذلك عن تحويلات بالدينار بالعراقي بلغت (276,5) ترليون دينار عراقي و (11,2) مليون دولار

في حين انخفض اجمالي التحويلات في سنة 2024 للنظام ليبلغ (8,5) ترليون دينار ويلحظ ان في هذه السنة ارتفع مبلغ التحويلات بالدينار العراقي بمقدار (160) مليار دينار في حين انخفض مبلغ الدولار عن سنة 2023 بمقدار (5) مليار دينار كما انخفض معدل النمو لأجمالي مبالغ التحويلات الى (-44%) وبأهمية نسبية منخفضة بلغت (16%) ويعود سبب انخفاض التعاملات بالدولار الى اعتماد القطاع المصرفي العراقي نظاما للتحويلات

المالية وإدارة استخدام الدولار في المعاملات الرسمية والحد من نمو الاقتصاد بطريقة غير رسمية وخاصة بعد فرض إيقاف بيع الدولار كما كان في السابق واعتماد المنصة الالكترونية لبيعه وهذا ما أدى الى انخفاض مبلغ التحويلات الإجمالي في هذه السنة.

(2) نظام المقاصة الآلية C-ACH

هو نظام يمكن المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع بينهم بطريقة آلية وتبادل الصكوك الالكترونية

الجدول (2) قيم نظام مقاصة الصكوك الالكترونية في العراق ACH

ت	السنة	صكوك بالدينار	صكوك بالدولار	سعر الصرف	القيمة الاجمالية	معدل النمو	الأهمية النسبية
1	2020	25,273,460,099,307	278,423,333	1,234	25,617,034,492,229	-	20%
2	2021	22,793,710,963,977	231,019,731	1,474	23,134,234,047,471	-10%	18%
3	2022	30,340,585,074,970	225,857,885	1,450	30,668,079,008,220	33%	24%
4	2023	25,796,671,166,887	617,222,935	1,324	26,613,874,332,827	-13%	21%
5	2024	18,415,458,363,865	689,383,215	1,310	19,318,550,375,515	-27%	15%
المجموع		122,619,885,669,006	2,041,907,099	-	125,351,772,256,262	%100	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021

<https://www.cbi.iq/>

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ بأنه بلغت القيمة الاجمالية في 2020 لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية (25,6) ترليون دينار وذلك عن (25,2) ترليون دينار و (278,4) مليار دولار وفي 2021 انخفضت مبالغ الصكوك بالدينار العراقي الى (22,7) ترليون دينار وكما انخفضت مبالغ الصكوك بالدولار الى (231) ترليون دولار وبمعدل نمو (-10%) ليكون اجمال مبالغ الصكوك الالكترونية لهذه السنة (23,1) ترليون دينار وبأهمية نسبة (18%)، في حين ارتفع مبلغ اجمالي المقاصة الالكترونية ACH لسنة 2022 ليلبلغ (30,5) ترليون دينار وبمعدل نمو (33%) وبأهمية نسبية (24%) ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة الاعتماد على الدينار العراقي والذي بلغ (30,3) ترليون دينار ارتفع عن السنة السابقة بمقدار (7,6) ترليون دينار.

وفي 2023 و2024 عاود انخفاض اجمالي مقاصة الصكوك الالكترونية ACH ليلبلغ (26,6) و (19,3) على التوالي ويعود ذلك الى انخفاض تبادل الصكوك الالكترونية بطريقة آلية بين المصارف وبين فروعها كافة بسبب تباطؤ النشاط التجاري والتأخر في دعم الآليات الرقمية للأدوات المالية والاعتماد على التعاملات النقدية أكثر من الالكترونية فالانخفاض يعد مؤشر غير جيد يدل على انخفاض النشاط المالي.

(3) الموزع الوطني للبيع والدفع بالتجزئة IRPSI

هو نظام دفع للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة والتي تتمثل بمدفوعات الأنترنت واوامر البريد والرواتب ويمثل النظام تسهيلات للتعامل بين الأشخاص والمواطنين الوافدين وتنشيط السوق وتقليل التعاملات بالنقد وهذا ما يساعد على خلق جو من التنافس للمصارف فيما بينها في مجال تقديم الخدمات الجديدة وإنعاش الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة ووجود نظام رصين ومتين يزيد من ثقة المستثمرين في القطاع المصرفي.

الجدول (3) نظام الدفع بالتجزئة عبر البطاقات في العراق IRPSI

ت	السنة	قيمة التحويلات بالدينار	قيمة التحويلات بالدولار	سعر الصرف	الإجمالي	معدل النمو	الأهمية النسبية
1	2020	1,449,226,871,049	6,170,086	1,234	1,456,840,757,173	-	3%
2	2021	3,903,071,030,830	3,636,996	1,474	3,908,431,962,934	168%	9%
3	2022	8,209,444,155,607	7,417,380	1,450	8,220,199,356,607	110%	19%
4	2023	9,622,262,090,515	9,124,965	1,324	9,634,343,544,175	17%	22%
5	2024	21,113,113,651,302	-	-	21,113,113,651,302	119%	48%
المجموع		44,297,117,799,303	26,349,427	-	44,332,929,272,191	-	%100

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021 <https://www.cbi.iq/>

بلغ اجمالي التحويلات في 2020 عبر الموزع الوطني للبيع بالتجزئة IRPSI (1,4) ترليون دينار وذلك عن (1,4) ترليون دينار و (6) مليون دولار ، وفي 2021 ارتفع مبلغ التحويلات بالدينار العراقي من خلال النظام الى 3,9 ترليون دينار في حين انخفضت قيمة التحويلات بالدولار الى 3,6 مليون دولار ليبلغ اجمالي سنة 2021 (3,9) ترليون دينار وبأهمية نسبية بلغت (9%)، اما في 2022 و 2023 استمر ارتفاع اجمالي التحويلات من خلال الموزع الوطني ليبلغ (8,2) و (9,6) ترليون دينار على التوالي وبمعدل نمو في 2023 بلغ 17% وبأهمية نسبية (48%) ويعود سبب الارتفاع الى التطور الملحوظ الحاصل في البنية التحتية المالية والتي تؤدي الى زيادة الخدمات المقدمة من المصارف للدفع الالكتروني وذلك ما سهل التعامل بين المواطنين مما أدى الى تنشيط سوق المدفوعات النقدية المحلية وتقليل التعامل بالنقد ولا ننسى قرار أتمتته الدوائر الحكومية وتعزيز الدفع الالكتروني في المعاملات.

وفي 2024 توقفت التحويلات بالدولار وحسب قرار البنك المركزي بالحد من المتاجرة والبيع بالتجزئة داخل البلد بالدولار في حين بلغت قيمة التحويلات بالدينار العراقي (21,1) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (119%) إذ ارتفع مبلغ التحويلات في هذه السنة بمقدار (11,4) ترليون دينار.

4) تطور الدفع الالكتروني عبر شركات الاتصال

أنظمة الدفع الالكتروني عبر شركات الاتصال هي أنظمة يتم من خلالها اجراء العمليات المصرفية كافة من ارسال واستلام الأموال والاستعلام عن الرصيد والكشف المالي عن طريق تطبيقات حديثة من خلال أجهزة الهاتف او عن طريق المحافظ الالكترونية وذلك عبر ارتباطها بحساب مصرفي تمكن الزبون من اجراء العمليات التي يحتاجها ومن هذه الأنظمة Samsung Pay، و Apple Pay والتي اعتمدت في دول اجنبية عدة ومنها عربية مثل الامارات العربية المتحدة (Al-Qudah,et al. 2024:431) اما في العراق فقد وجد اكثر من نظام تابع الى شركات الاتصال وهو (اسيا حوالة، زين كاش، ناس باي، فاست باي).

الجدول (4) نظام الدفع الالكتروني عبر شركات الاتصال

ت	السنة	اسيا حوالة	زين كاش	ناس باي	فاست باي	اجمالي الدفع الالكتروني	معدل النمو	الأهمية النسبية
1	2020	456,610,571,175	1,402,301,877,536	-	-	1,858,912,448,711	-	12%
2	2021	164,843,162,692	719,086,243,605	29,427,035,956	-	913,356,442,253	-51%	6%
3	2022	88,419,627,099	903,441,754,376	77,837,863,269	-	1,069,699,244,744	17%	7%
4	2023	17,149,764,512	5,160,010,566,576	45,845,155,431	-	5,223,005,486,519	388%	35%
5	2024	14,428,844,440	5,791,186,060,846	105,716,650,975	128,094,660,629	6,039,426,216,890	16%	40%
	المجموع	741,451,969,918	13,976,026,502,939	258,826,705,631	128,094,660,629	15,104,399,839,117	-	100%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021

<https://www.cbi.iq/>

وكما موضح في الجدول (4) في 2020 بلغ اجمالي الدفع الالكتروني عبر شركات الاتصال (1,8) ترليون دينار وذلك عن اسيا حوالة والبالغة (456,6) مليار دينار و زين كاش البالغة (1,4) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (12%)، اما في 2021 فقد انخفض اجمالي الدفع الالكتروني بمقدار (945,5) مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ (51%)، في حين حققت 2022 ارتفاع بمعدل نمو بلغ (17%) وبأهمية نسبية 7% واستمر ارتفاع اجمالي الدفع الالكتروني خلال 2023 و 2024 بأجمالي بلغ (5,2) و (6) مليار دينار على التوالي ويعود سبب الارتفاع الى ظهور نوافذ جديد للدفع مثل ناس باي و فاست باي ، وكما مبين في الشكل () أعلاه ان شركة زين كاش هي الشركة المسيطرة والاكبر في مبالغ الدفع الالكتروني بأجمالي بلغ (13,9) ترليون دينار وهذا ما يتطلب من تطوير نشاط الشركات الأخرى و زيادة وتنوع طرق الدفع لديها لضمان بقائها في السوق.

ثانياً: تحليل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الدفع، وعدد المحافظ الالكترونية، وعدد أجهزة الدفع الالكتروني POS والسحب النقدي POC

الجدول (5) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ATM، وعدد بطاقات الدفع الإلكتروني، وعدد المحافظ الإلكترونية، وعدد أجهزة

الدفع الإلكتروني POS وأجهزة السحب النقدي POC خلال مدة الدراسة 2020-2024

ت	السنة	عدد أجهزة ATM	معدل النمو	البطاقات المدنية	البطاقات الدائنة	بطاقات مسبقة الدفع	QI	اجمالي البطاقات الإلكترونية	معدل النمو	عدد المحافظ الإلكترونية	معدل النمو	عدد أجهزة POS	معدل النمو	عدد أجهزة POC	معدل النمو
1	2020	1,200	-	2,811,503	46,469	7,506,759	1,384,677	11,749,408	-	1,226,235	-	7,540	-	13,796	-
2	2021	1,566	31%	5,083,997	50,927	9,771,370	-	14,906,294	27%	2,107,265	72%	8,329	10%	14,704	7%
3	2022	2,223	42%	5,340,434	61,320	10,711,017	-	16,112,771	8%	2,970,390	41%	10,718	29%	17,160	17%
4	2023	4,021	81%	6,484,402	126,491	13,143,336	-	19,754,229	23%	4,980,427	68%	23,066	115%	17,610	3%
المجموع		9,010	-	19,720,336	285,207	41,132,482	1,384,677	62,522,702	-	11,284,317	-	49,653	-	63,270	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021

<https://www.cbi.iq/>

(1) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

جهاز الصراف الآلي هو جهاز إلكتروني متكامل، يتيح للزبون تنفيذ مجموعة من العمليات المصرفية بشكل ذاتي دون الحاجة إلى موظفي البنك. إذ يتم من خلاله سحب الأموال نقدًا بشكل فوري باستخدام البطاقات الإلكترونية بأنواعها، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل الاستعلام عن الرصيد، طباعة كشوف الحساب، أو إيداع الأموال في بعض الأجهزة المتطورة. وتتوفر أجهزة الصراف الآلي عادة في المصارف، المراكز التجارية، الجامعات، المطارات، والمناطق الحيوية لتسهيل وصول الأفراد إلى السيولة النقدية والخدمات المصرفية على مدار الساعة. ومن خلال الجدول (5) فقد تم استعمال التحليل لأربعة سنوات بسبب عدم توافر بيانات الدراسة للسنة الأخيرة 2024 لذلك سيتم استعراض وتحليل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي للسنوات 2020 – 2023 ونلاحظ من الجدول ادناه ان عدد أجهزة الصراف الآلي بتزايد مستمر وهذا ما يتوقع في السنوات المقبلة القادمة، فقد بلغ عددها (1,200) جهاز في سنة 2020 واستمر بالارتفاع بمعدل نمو بلغ (31%) في سنة 2021 وبزيادة عدد أجهزة بلغ (366) جهاز وبأهمية نسبية (17%)، في حين تطور عدد الأجهزة وبلغ (2223) جهاز وبمعدل نمو (42%) في سنة 2022، اما التطور في زيادة عدد الأجهزة فقد كان من نصيب سنة 2023 بمعدل نمو (81) جهاز وبأهمية نسبية (45%) إذ بلغ (4,021) جهاز وقد ارتفع عدد الأجهزة بمقدار (2,821) جهاز عن سنة 2020 ومع هذه الزيادة على البنك المركزي التأكيد على ضرورة زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي ووجودها حتى في المناطق البعيدة والنائية في البلاد.

(2) بطاقات الدفع الإلكتروني

بطاقات الدفع الإلكتروني هي وسيلة دفع تتصف بالسهولة والمرونة العالية وتمكن حاملها من انجاز معاملاته بسرعة أكبر وجهد أقل وتوفر للمنظمات المالية أرباح من خلال العمولة التي تستحصلها من عمليات البطاقة وتشمل البطاقات المدنية والبطاقات الدائنة والدفع المسبق (Adnan, 2025: 406) وتوجد عدة أنواع لبطاقات الدفع الإلكترونية منها:

- 1) بطاقات الائتمان الدائنة (Credit Card): هي البطاقة التي تصدرها المصارف للزبائن والتي تستعمل داخل وخارج العراق لتمكينهم من إجراء عملياتهم المالية (سحب نقدي لدفع قيمة المشتريات من المحلات التجارية، دفع الفواتير، التسوق عبر الانترنت) ومن ثم تسديد قيمتها لاحقاً خلال مدة معينة ويتحمل الزبون فوائد في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد من قبل المصرف المصدر.
- 2) بطاقات الخصم المدنية (Debit Card): ترتبط بطاقة الخصم بالحساب المصرفي للزبون وتستعمل داخل وخارج العراق والتي تمكنه من إجراء عملياته المالية (سحب نقدي من أجهزة الصراف الآلي ATM، دفع قيمة المشتريات في المحلات التجارية من خلال نقاط البيع POS، التسوق عبر الانترنت) ويتم خصم المبلغ من الحساب بصورة آنية وفي الوقت الفعلي.

3) بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card): وهي البطاقات التي تصدرها المصارف ومزودي خدمات الدفع للزبائن حيث يكون الرصيد المتوفر بالبطاقة عند استلامها (صفر) ويجب ان يودع مبلغ محدد في حساب البطاقة وكلما تتم عملية باستخدام البطاقة يتم خصم من الرصيد المتوفر فيها وتكون بأنواع متعددة فبعضها يمكن تعبئتها لمرة واحدة فقط وتستعمل لأغراض التسوق عبر الانترنت online وبعضها الآخر يمكن اعادة تعبئتها ويمكن استخدامها عن طريق أجهزة الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS وكذلك التسوق الإلكتروني داخل وخارج البلاد.

من خلال الجدول (5) يلحظ بأنه يوجد أربعة أنواع للبطاقات الإلكترونية وهي كل من (البطاقات الدائنة والبطاقات المدينة وبطاقات الدفع المسبق Qi) وان اجمالي البطاقات في تزايد مستمر إذ بلغ في سنة 2020 (11,749,408) بطاقة وهو الحد الأدنى لسنوات الدراسة في عدد البطاقات الإلكترونية اما في سنة 2021 و2022 فقد ارتفع عدد البطاقات بمعدل نمو بلغ (27%) و (8%) على التوالي في حين سجلت سنة 2023 الحد الأعلى لعدد البطاقات بمعدل نمو بلغ (23%) وبلغ عدد البطاقات (19,754,229).

3) المحافظ الإلكترونية

المحافظ الإلكترونية هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال يتم تسجيلها لدى مزود الخدمة المرخص من البنك المركزي اعتماداً على مبادئ اعرف زبونك ورقم الهاتف الشخصي للزبون لتمكين الزبون من تنفيذ حركات العمليات المالية، وفيما يخص عدد المحافظ الإلكترونية يلحظ من الجدول ارتفاع مستمر أيضاً وقد سجلت سنة 2020 الحد الأدنى في عدد المحافظ الإلكترونية وبلغت (1226235) وارتفع عددها بفارق (881,030) بطاقة في سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ (72%) اما في سنة 2022 فقد بلغ معدل النمو لعدد المحافظ الإلكترونية (41%) في حين سجل الحد الأعلى لعدد المحافظ الإلكترونية في سنة 2023 إذ بلغ (4,980,427) وبمعدل نمو (68%).

4) أجهزة الدفع الإلكتروني POS وأجهزة السحب النقدي POC

أجهزة الدفع الإلكتروني POS: هي مجموعة من الأجهزة التي يتم من خلالها الدفع مقابل شراء أي منتج او خدمة من المحال التجارية كافة عبر البطاقة الإلكترونية بأنواعها، اما أجهزة السحب النقدي POC: مجموعة من الأجهزة التي تتيح للزبون سحب الأموال نقدًا من حسابه المصرفي باستخدام البطاقة الإلكترونية بمختلف أنواعها. وتعمل هذه الأجهزة بشكل مباشر مع الأنظمة المصرفية للتحقق من الرصيد وتنفيذ عملية السحب الفوري، إذ تُعد وسيلة أساسية لتمكين الأفراد من الحصول على السيولة النقدية على مدار الساعة (سحب النقد والراتب). وتتوفر هذه الأجهزة في الدوائر الحكومية والمولات والمحلات والمطاعم، الصيدليات، محطات تعبئة الوقود، المنافذ، شركات الصرافة ... الخ.

ومن خلال الجدول (5) نلاحظ ان عدد أجهزة الدفع الإلكتروني POS قد سجل في 2020 عدد أجهزة بلغ (7,540) جهاز في عموم البلد وارتفع بمعدل (10%) في 2021 وقد استمر انتشار أجهزة الدفع لتبلغ (10,718) بمعدل نمو (29%) في 2022 و (23,066) بمعدل نمو (115%) في 2023 وهو الحد الأعلى المسجل في زيادة وانتشار أجهزة الدفع الإلكتروني POS خلال مدة الدراسة.

في حين شهدت أجهزة الدفع النقدي POC من خلال البيانات الموضحة في الجدول (2) ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة وقد سجلت سنة 2023 الحد الأعلى لعدد أجهزة الدفع النقدي POC بمعدل نمو (3%) وبفارق (450) جهاز عن سنة 2023 وفي سنة 2020 سجل الحد الأدنى لعدد الأجهزة إذ بلغ (13,796) جهاز ويلحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه ان مجموع عدد أجهزة الدفع النقدي POC بلغ (63,270) جهاز وهو اكبر من مجموع أجهزة الدفع الإلكتروني POS البالغ (49,653) جهاز وهذا يمكن ان يكون مؤشر سلبي إذ يدل على ان المجتمع العراقي لازال يعتمد بشكل كبير على التعاملات النقدية في معاملاته اليومية وهذا يتطلب جهد إضافي ومخصص

لزيادة ثقة الافراد بالمنظمات المالية والمصرفية والتعاملات الالكترونية، وحث المنظمات المعنية بالتوسع بشكل اكبر في تبني الحلول الرقمية والتعاملات المالية الالكترونية.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

تحليل تطور مؤشرات الربحية ROE، ROA في القطاع المصرفي

الجدول (6) تحليل تطور نسبة ROE، ROA في القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة 2020-2024

ت	السنة	صافي الربح	اجمالي الموجودات	ROA	معدل النمو	الأهمية النسبية	راس المال	ROE	معدل النمو	الأهمية النسبية
1	2,020	1,240,230	138,642,977	0.90%	-	19%	16,928,264	7.33%	-	15%
2	2,021	912,168	159,592,747	0.57%	-37%	12%	17,846,513	5.11%	-30%	11%
3	2,022	2,111,546	198,661,832	1.07%	88%	22%	17,879,543	11.81%	131%	25%
4	2,023	2,291,858	205,248,747	1.12%	5%	23%	19,068,375	12.02%	2%	25%
5	2,024	2,281,949	203,326,088	1.13%	1%	24%	20,543,809	11.11%	-8%	23%
	المجموع	8,837,751	905,472,391	5%	-	100%	92,266,504	47%	-	100%
	الحد الأدنى	912,168	138,642,977	0.57%	-37%	12%	16,928,264	5%	-	11%
	الحد الأعلى	2,291,858	205,248,747	1.13%	88%	24%	20,543,809	12%	-	25%
	المتوسط	1,767,550	181,094,478	0.96%	-	-	18,453,301	9%	-	-
	الانحراف المعياري	645,675	30,210,675	0.24%	-	-	1,393,886	3%	-	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي وللمدة 2020-2021

<https://www.cbi.iq/>

1) نسبة العائد على الموجودات ROA

من خلال الجدول (6) بلغ معدل العائد على الموجودات ROA (0.90%) في سنة 2020 وهو عائد مرتفع حققته المصارف بسبب أرباحها الجيدة والبالغة (1,240,230) دينار واجمالي موجودات بلغ (138,642,977) دينار والسبب الاخر هو توجه البنك المركزي على منح الائتمان عن طريق المبادرات التي قدمها للمصارف فضلا عن التعافي من نشاط كورونا وعود النشاطات التجارية وتغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وفي سنة 2021 انخفضت نسبة العائد على الموجودات ROA عن السنة السابقة بمعدل نمو سالب بلغ (37%) وان هذا الانخفاض جاء بسبب زيادة اجمالي الموجودات بفارق (20,949,770) عن السنة السابقة وانخفاض صافي الأرباح بفارق (328,062) عن السنة السابقة وبلغ معدل العائد على الموجودات ROA في هذه السنة (57%) بأهمية نسبية بلغت (12%) خلال مدة الدراسة 2020-2024، ثم ارتفعت نسبة العائد على الموجودات ROA في سنة 2022 لتبلغ (1.07%) ويعود الارتفاع الى زيادة صافي الربح إذ بلغ (2,111,546) وارتفاع اجمالي الموجودات وبلغ (198,661,832) بمعدل نمو مرتفع بلغ (88%) وأهمية نسبية جيدة بلغت (22%)، وفي سنة 2023 شهد القطاع المصرفي نمو في اجمالي الموجودات إذ بلغ (205,248,747) وهذا النمو يمكن ان يسهم في تحقيق

الاستقرار المالي من خلال دعم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية وكما يلحظ في الجدول (6) ان صافي الربح في هذه السنة ارتفع عن السنة السابقة بفارق (180,312) دينار وهذا ما يفسر معدل النمو المتحقق خلال سنة 2023 والبالغ (5%) وبأهمية نسبية بلغت (23%)، ثم ارتفع معدل العائد على الموجودات ROA بمعدل نمو بلغ (1%) وبأهمية نسبية (24%) في سنة 2024 إذ سجلت النسبة بمقدار (1.13%) عن صافي ربح منخفض عن السنة السابق بلغ (2,281,949) و اجمالي موجودات منخفضة عن السنة السابقة وبلغت (203,326,088).

(2) نسبة العائد على حق الملكية ROE

بلغت نسبة العائد على حق الملكية ROE (7.33%) في سنة 2020 وكما موضح في جدول (6)، إذ تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون وكفاءة المصرف ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف وتوليد الأرباح بصافي ربح بلغ (1,240,230) ورأس مال بلغ (16,928,264)، وفي سنة 2021 انخفضت نسبة العائد على حق الملكية ROE الى (5.11%) ويعود سبب الانخفاض الى انخفاض قيمة صافي الربح والذي بلغ (912,168) وارتفاع قيمة رأس المال إذ بلغت (17,846,513) بمعدل نمو سالب بلغ (30%) عن السنة السابقة، اما في سنة 2022 حققت نسبة العائد على حق الملكية ROE ارتفاع ملحوظ بمعدل نمو مرتفع بأكثر من ضعف السنة السابقة إذ بلغ (131%) ويعود سبب الارتفاع الى زيادة صافي أرباح المصارف المتحقق في هذه السنة إذا بلغ (2,111,546) مقارنة بالزيادة الحاصلة في رأس المال إذ بلغ (17,879,543) وهذا ما أدى الى أهمية نسبية مرتفعة بلغت (25%) خلال مدة الدراسة 2024-2020، ثم بلغ معدل العائد على حق الملكية ROE لسنة 2023 (12.02%) وبمعدل نمو بلغ (2%) ويعود ارتفاع النسبة الى زيادة اجمالي رأس المال والبالغ (19,068,375) مقارنة بارتفاع صافي الربح والبالغ (2,291,858)، و شهد رأس المال في سنة 2024 ارتفاع عن السنة السابقة ليبلغ (20,543,809) وانخفاض صافي الربح عن السنة السابقة ليبلغ (2,281,949) وان زيادة اجمالي رأس المال على صافي الربح هو ما يفسر سبب انخفاض معدل العائد على حق الملكية ROE والبالغة (11.11%) وبمعدل نمو منخفض بلغ (-8%).

ومن خلال الجدول (6) يلحظ ان متوسط صافي الربح بلغ (1,767,550) عن حد ادنى سجل في 2021 وبلغ (912,168) اما الحد الأعلى فقد سجل في سنة 2023 وقد بلغ (2,291,858) خلال مدة الدراسة 2024-2020، وسجل الانحراف المعياري لصافي الربح بقيمة (645,675) وهو معتدل نسبيا مقارنة بالمتوسط المتحقق والذي يشير الى ان انحرافات صافي الربح خلال مدة الدراسة كانت متقاربة وهذا ما يحقق صافي ربح شبه مستقر ومحدود التذبذب وقل تذبذبا وانحرافا خلال مدة الدراسة لكل من الانحرافين اجمالي الموجودات والذي سجل بقيمة (30,210,675) عن متوسط بلغ (181,094,478) وحد ادنى في سنة 2020 وحد اعلى في سنة 2023 خلال مدة الدراسة (138,642,977، 205,248,747) على التوالي، واجمالي رأس المال الذي بلغ (1,393,886) عن متوسط بلغ (18,453,301) وحد ادنى في سنة 2020 بلغ (16,928,264) وحد الأعلى فقد سجل في سنة 2024 وبلغ (20,543,809).

الفصل الثالث

المبحث الثالث

تحليل دور مؤشرات الرقمنة المالية في تحسين ربحية القطاع المصرفي العراقي

يوضح الجدول الاتي طبيعة العلاقة بين كل مؤشر من مؤشرات الرقمنة المالية مع مؤشرات الربحية والمتمثلة بالمؤشرين ROE، ROA ويهدف هذا المبحث الى توضيح دور أدوات الرقمنة المالية في تحسين الربحية وتعزيز الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي وكما يأتي.

الجدول (7) العلاقة بين مؤشرات الرقمنة المالية ومؤشرات الربحية ROA, ROE في القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة

ت	السنة	RTGS	ACH	IRPSI	الدفع عبر شركات الاتصال	عدد أجهزة AT M	اجمالي البطاقات الالكترونية	عدد المحافظ الالكترونية	عدد أجهزة POS	عدد أجهزة POC	RO A	ROE
1	2020	6,338,964,635,560	25,617,034,492,229	1,456,840,757,173	1,858,912,448,711	1,200	11,749,408	1,226,235	7,540	13,796	0.90 %	7.33 %
2	2021	8,127,595,082,444	23,134,234,047,471	3,908,431,962,934	913,356,442,253	1,566	14,906,294	2,107,265	8,329	14,704	0.57 %	5.11 %
3	2022	13,622,352,291,647	30,668,079,008,220	8,220,199,356,607	1,069,699,244,744	2,223	16,112,771	2,970,390	10,718	17,160	1.07 %	11.81 %
4	2023	15,172,444,038,135	26,613,874,332,827	9,634,343,544,175	5,223,005,486,519	4,021	19,754,229	4,980,427	23,066	17,610	1.12 %	12.02 %
5	2024	8,501,349,994,210	19,318,550,375,515	21,113,113,651,302	6,039,426,216,890	-	-	-	-	-	1.13 %	11.11 %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة.

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)

يتيح نظام التسوية الإجمالية الآني تنفيذ التحويلات الفورية داخل الجهاز المصرفي ويعد من اهم الأنظمة الالكترونية في البنك المركزي وكما موضح في الجدول (7)، تشير بيانات النظام الى ان العلاقة ما بين RTGS ومؤشرات الربحية هي علاقة لها تأثير إيجابي وتفسيري إذ ان التوسع في استعمال النظام يحسن الأداء المالي للمصارف عن طريق تقليل وقت العمليات والكلف التشغيلية ، في سنة 2020 كانت قيم المؤشر في مستوياتها الأولية وبلغت (6.3) ترليون دينار ثم ارتفعت تدريجياً في السنوات التالية الى سنة 2024 وبلغت (8.5) ترليون دينار وعلى الرغم من الارتفاع المتذبذب وانخفاض قيمة التحويلات في سنة 2024 عن سابقتها الان ان هذا التوسع يشير الى قدرة الجهاز المصرفي على إدارة سيولته بكفاءة اعلى مما يؤدي الى زيادة دوران الموجودات وبالتالي المساهمة الفعالة في تحسين كفاءة الاستثمار في موجودات المصرف وهذا ما يفسر ارتفاع مؤشرات الربحية ROA و ROE.

ثانياً: نظام المقاصة الآلية (ACH)

في سنة 2020 بلغت قيمة المقاصة (25.6) ترليون دينار وشوهدت انحرافات في ارتفاع قيم المقاصة نتيجة القرارات الحكومية في استعمال العملة الأجنبية لتبلغ في سنة 2024 (19.3) ترليون دينار ورغم انحرافات النظام انها تشير الى التحول أنظمة المصارف تدريجياً الى أنظمة دفع واتقاص اكثر كفاءة واستقرار، إذ يعالج النظام المدفوعات المجزأة او المتكررة على سبيل المثال التحويلات الداخلية الصغيرة والرواتب، وله اسهام في تحقيق إيرادات إضافية من رسوم التحويل والعمولات وتقليل تكاليف التحويلات اليدوية وتقليل الوقت وزيادة السرعة في الإنجاز مما انعكس على خفض التكاليف التشغيلية للمصارف والذي بدوره ينعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية ROA و ROE.

ثالثاً: أنظمة الدفع عبر شركات الاتصال (Mobile Payment)

من خلال الجدول (7) تطور نظام الدفع عبر شركات الاتصال تطور كبيراً مما اتاح الوصول الى شرائح جديدة وبعيدة عن التعاملات المصرفية وهذا ما يدل على زيادة اعتماد الافراد على التعاملات الرقمية بدلاً من التعاملات النقدية كما يحقق نظام الدفع عبر شركات الاتصال ايراد مستمر من خلال العمولات والذي بدوره يحسن الربحية المستدامة والاستقرار المالي للمصارف وكما يلحظ من الجدول أعلاه ان قيم عمليات الدفع ارتفعت من (1.8) ترليون دينار في سنة 2020 الى (6.0) ترليون دينار في سنة 2024 وبناء على ذلك فإن العلاقة ما بين أنظمة

الدفع عبر شركات الاتصال لها تأثير إيجابي مع الربحية المصرفية، إذ يسهم النمو في النظام الى زيادة الدخل والذي بدوره يحسن من مؤشرات الربحية ROA و ROE.

رابعاً: نظام الدفع عبر البنية التحتية الوطنية (IRPSI)

شهد نظام IRPSI ارتفاع ملحوظ في قيم تعاملاته في 2020 بلغت قيم التعاملات عبر النظام (1.4) ترليون دينار وصولاً الى سنة 2024 إذ بلغت أكثر من (6) ترليون دينار ويمثل هذا النظام البنية التحتية لأنظمة الدفع الرقمية كافة وهو احد ابرز مظاهر التحول الرقمي في الجهاز المصرفي والذي يربط المصارف مع مزودي خدمات الدفع الالكتروني داخل منظومة رقمية واحدة مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، مما قد يؤدي الى خفض التكاليف الإدارية والفنية للمصارف كما يعالج النظام اكبر عدد من التعاملات اليومية وبكلفت اقل من التعاملات التقليدية، كما عزز هذا النظام قدرة المصارف على إدارة السيولة بكفاءة أعلى من خلال متابعة تدفقات الأموال، وارتفاع الإيرادات الرقمية من خلال العمولات والرسوم الناتجة عن زيادة حجم التعاملات المالية الرقمية وهذا ما يؤثر في أرباح المصرف وبالتالي تحسين مؤشرات الربحية، ومما سبق يتضح ان العلاقة لها تأثير إيجابي ما بين نظام الدفع عبر البنية التحتية الوطنية IRPSI ومؤشرات الربحية ROA و ROE.

خامساً: أجهزة الصراف الآلي (ATM)

يشير النمو المتزايد لأجهزة الصراف الآلي الى التوسع في خدمات الرقمنة المالية وتحقيق الشمول المالي، إذ ارتفعت عدد الأجهزة من سنة 2020 ولغاية 2024 (1,200) (4,021) الف جهاز على التوالي، يؤدي النمو المتزايد في عدد الأجهزة الى تحقيق وفورات اقتصادية طويلة الاجل تفوق كلف التشغيل والانشاء خاصة مع زيادة الوعي الرقمي للخدمات المصرفية لدى الزبائن، إذ يسهم هذا النمو في عدد الأجهزة (ATM) الى تقليل المراجعات التقليدية على فروع المصارف وخفض الكلف التشغيلية الثابتة منها المرتبطة بتوظيف الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمة المصرفية من خلال تقديم خدمات متاحة على مدار 24 ساعة مما يعزز رضا الزبون كما انها تعد مصدر مباشر للإيرادات المتدفقة بصورة مستمرة عبر رسوم السحب والتحويل والذي بدوره يسهم في زيادة الدخل، ومن خلال ما سبق ان توسع عدد أجهزة الصراف الآلي ترتبط بعلاقة لها تأثير مباشر وإيجابي مع مؤشرات الربحية فهي ترفع العائد على رأس المال من خلال زيادة كفاءة استعمال الموارد وتحقيق عوائد أعلى لاستثمارات المالكين كما تؤدي الى زيادة الأرباح مقابل اجمالي الموجودات والذي بدوره يسهم في رفع العائد على الموجودات ROA.

سادساً: عدد المحافظ الإلكترونية

يشير ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونية الى زيادة الوعي في ثقافة الدفع الرقمي لدى الزبائن وسجلت عدد المحافظ في سنة 2020 (1.2) مليون محفظة وارتفعت خلال مدة الدراسة بارتفاع تدريجي لتبلغ (5) مليون محفظة في 2024 مما يؤدي الى زيادة حجم التعاملات اليومية والتي بدورها توفر إيرادات متدفقة وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي في زيادة وتحسين نسبة الربحية والمتمثلة بـ ROA و ROE نتيجة ارتفاع الإيرادات وتحسين كفاءة التشغيل.

سابعاً: أجهزة الدفع الالكتروني POS وأجهزة السحب النقدي POC

ان أجهزة الدفع والسحب الالكتروني هي أداة تسهل العمليات المصرفية وتساهم في تعزيز جودة الخدمة وكما موضح في الجدول (7) أعلاه ارتفع عدد أجهزة pos و poc من (7,540) ، (13,796) في سنة 2020 الى (23,006) ، (17,610) في سنة 2023 على التوالي، ويشير ارتفاع عدد الأجهزة الى توليد إيرادات إضافية والمتحصلة من العمولة على العملية كما توفر رضا الزبون مما يرفع من عدد العمليات المصرفية اليومية وتخفض من التكاليف التشغيلية من خلال تقليل التعامل بالنقد كما تسهم في تخفيض التكاليف الإدارية من خلال تخفيض الضغط على الموظفين داخل فروع المصرف وهذا ما يؤدي الى التأثير المباشر في مؤشرات الربحية من

خلال زيادة صافي الربح مما ينعكس إيجاباً على نسبة العائد على الموجودات ROA ونسبة العائد على حق الملكية ROE.

وعليه يتضح ان جميع مؤشرات الرقمنة المالية تسير في اتجاه ايجابي مع مؤشرات الربحية (ROA) و (ROE) إذ ان التطور والنمو الحاصل في هذه المؤشرات يؤدي الى زيادة الإيرادات وتحسين كفاءة المصرف التشغيلية مما يقلل من التكاليف ويرفع الأرباح وهذا ما يؤثر مباشرة في ارتفاع كل من (ROA) و (ROE) ، لذلك تشكل الرقمنة المالية أدوات مترابطة تسهم في زيادة الأداء المالي وتعزيز الكفاءة التشغيلية مما تحقق الربحية المستدامة للقطاع المصرفي.

الاستنتاجات

- (1) شهد القطاع المصرفي تطور ملحوظ في مجال الرقمنة المالية خلال مدة الدراسة ولاسيما في أنظمة الدفع الالكتروني والتحويلات الرقمية مما يعكس تزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية.
- (2) أظهرت نتائج الدراسة تنوع قنوات الدفع الرقمية وارتفاع استعمال المحافظ الالكترونية والبطاقات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، بما يعزز الشمول المالي وتطور البنية التحتية المصرفية الرقمية.
- (3) تأثرت بعض أنظمة الدفع الرقمية بالسياسات النقدية للبنك المركزي وخاصة ما يتعلق بتقييد استعمال الدولار في التعاملات التجارية خلال مدة الدراسة.
- (4) حققت شركات الدفع عبر الهاتف نمو واضح في حجم التحويلات المالية وخاصة شركة زين كاش مما يعكس توسع خدمات الدفع الالكتروني في العراق.
- (5) أظهرت مؤشرات الربحية المصرفية تحسن نسبي خلال مدة الدراسة، اذ سجل كل من معدل العائد على الموجودات ROA وحق الملكية ROE مستويات مستقرة ومتنامية وهذا ما يشير الى تحسن الأداء المالي للقطاع المصرفي.

التوصيات

- (1) الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز خدمات الدفع الالكتروني والتمويل الرقمي بما يسهم في رفع كفاءة القطاع المصرفي.
- (2) تعزيز الامن السيبراني وحماية بيانات الزبائن والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.
- (3) توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية في المناطق التي تعاني ضعف الوصول المالي بما يدعم الشمول المالي ويزيد اعتماد المحافظ الالكترونية والبطاقات المصرفية.
- (4) تنفيذ برامج توعوية وتنقيفية لتعزيز ثقافة الرقمنة المالية وزيادة ثقة الافراد بالخدمات المصرفية الرقمية.
- (5) دعم المنافسة بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية لتحسين جودة الخدمات وتقليل تكاليف المعاملات الرقمية.

المصادر

- 1) Rega, F. G. (2017). The bank of the future, the future of banking-An empirical analysis of European banks. Available at SSRN 3071742.
- 2) Berg, T., Fuster, A., & Puri, M. (2022). Fintech lending. *Annual Review of Financial Economics*, 14(1), 187-207. NC 27708-0120

- 3) Murinde, V., Rizopoulos, E., & Zachariadis, M. (2022). The impact of the FinTech revolution on the future of banking: Opportunities and risks. *International review of financial analysis*, 81, 102103.
- 4) Lagna, A., & Ravishankar, M. N. (2022). Making the world a better place with fintech research. *Information Systems Journal*, 32(1), 61-102.
- 5) Khan, H. H., & Ahmad, M. R. (2025). The Fintech Revolution: Exploring the Potential of Fintech Finance in Reducing Corporate Credit Constraints. *Research in International Business and Finance*, Volume 79, 103033, ISSN 0275-5319
- 6) Qian, S., Yang, Z., & Fang, X. (2025). Bank Fintech and Corporate Green Transformation Quality Improvement: Based on Greenwashing Governance Perspective. *Economic Analysis and Policy*.
- 7) Lyons, A. C., & Kass-Hanna, J. (2022). 24 the evolution of financial services in the digital age. *De Gruyter handbook of personal finance*, 405-430.
- 8) Tang, M., Hu, Y., Hou, Y. G., Oxley, L., & Goodell, J. W. (2025). Fintech development and corporate financial policy: Evidence from corporate financing and investment. *Journal of International Money and Finance*, 157, 103386.
- 9) Pakhnenko, O., Rubanov, P., Hacar, D., Yatsenko, V., & Vida, I. (2021). Digitalization of financial services in European countries: Evaluation and comparative analysis. *Journal of International Studies*, 14(2), 267-282. doi:10.14254/2071-8330.2021/14-2/17
- 10) Doran, N. M., Bădîrcea, R. M., & Manta, A. G. (2022). Digitization and financial performance of banking sectors facing COVID-19 challenges in Central and Eastern European Countries. *Electronics*, 11(21), 3483.
- 11) Ozili, P. K. (2023). Digital finance research and developments around the world: a literature review. *International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence*, 8(1).
- 12) Siddik, M. N. A., & Kabiraj, S. (2019). Digital finance for financial inclusion and inclusive growth. In *Digital transformation in business and society: Theory and cases* (pp. 155-168). Cham: Springer International Publishing.
- 13) Nwankpa, J. K., & Merhout, J. W. (2020). Exploring the Effect of Digital Investment on IT Innovation. *Sustainability*, 12(18), 7374. <https://doi.org/10.3390/su12187374>
- 14) Crouzet, N., Gupta, A., & Mezzanotti, F. (2023). Shocks and technology adoption: Evidence from electronic payment systems. *Journal of Political Economy*, 131(11), 3003-3065.
- 15) Veena, R. S., & Epsheeba, D. (2023). A study on digital payment usage among the student community in Tiruchirappalli city of Tamil Nadu. *International Journal of Research-GRANTHAALAYAH*, 11(5), 62-75.

- 16) Eckert, C., Neunsinger, C., & Osterrieder, K. (2022). Managing customer satisfaction: digital applications for insurance companies. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, 47(3), 569-602.
- 17) Susanto, A. (2022). Digital transformation of the insurance industry: the potential of insurance technology (insurtech) in Indonesia. *Journal of Humanities, Social Sciences and Business (JHSSB)*, 2(1), 172-180.
- 18) Jung, Dominik; Dorner, Verena; Glaser, Florian; and Morana, Stefan (2018) "Robo-Advisory - Digitalization and Automation of Financial Advisory," *Business & Information Systems Engineering*: Vol. 60: Iss. 1, 81-86.
- 19) El Emary, I. M., Sanyour, R., & Abdullah, M. (2025). Examining User Satisfaction and Continuous Usage Intention of Digital Financial Advisory Platforms in Indonesia: An Integrated Model Approach. *Journal of Digital Market and Digital Currency*, 2(2), 114-134.
- 20) Acosta-Prado, J. C., Rojas Rincón, J. S., Mejía Martínez, A. M., & Riveros Tarazona, A. R. (2024). Trends in the Literature About the Adoption of Digital Banking in Emerging Economies: A Bibliometric Analysis. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(12), 545. <https://doi.org/10.3390/jrfm17120545>
- 21) Waliullah, M., George, M. Z. H., Hasan, M. T., Alam, M. K., Munira, M. S. K., & Siddiqui, N. A. (2025). Assessing the influence of cybersecurity threats and risks on the adoption and growth of digital banking: a systematic literature review. *arXiv preprint arXiv:2503.22710*.
- 22) Kajola, S. O., Sanyaolu, W. A., Alao, A., & Ojunrongbe, O. J. (2019). Liquidity and profitability dynamics: evidence from the Nigerian banking sector. *Accounting and Taxation Review*, 3(2), 1-12.
- 23) Sudacevschi, M., & Stefan Duicu, V. M. (2024). Financial Performance Analysis of The Company Through Profitability Ratios. *Challenges of the Knowledge Society*, 17(2068-7796).
- 24) Ponduri, S. B., Kumar, P., Rao, K., & Maheswari, U. (2023). Effect of Cost Determinants on Profitability-A Case Study. *Journal of Informatics Education and Research ISSN: 1526-4726. Vol 3 Issue, 2*.
- 25) Do, H., Ngo, T., & Phung, Q. (2020). The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks: Case of Vietnam. *Accounting*, 6(3), 373-386.
- 26) Sultan, Y. (2021). Determinants of Bank Profitability. *Jinnah Business Review*, 9(2), 1-14.
- 27) Lohano, K., & Kashif, M. (2019). Factors affecting the profitability of banks in developing countries. *NUML International Journal of Business & Management ISSN*, 14(2), 2410-5392.
- 28) Al-Qudah, A. A., Al-Okaily, M., Alqudah, G., & Ghazlat, A. (2024). Mobile payment adoption in the time of the COVID-19 pandemic. *Electronic Commerce Research*, 24(1), 427-451.

- 29) Mohammed H. Adnan,(2025). The role of using electronic payment cards in implementing financial inclusion. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 70, Part (2): 400-414 Doi:10.25130/tjaes.21.70.2.21.
- 30) Yılmaz, C., & Yıldırım, H. (2024). Investigating the Effect of Digitalization in Financial Inclusion on the Financial Performance of Deposit Banks in Türkiye. Sosyoekonomi, 32(61), 47-69.